

Distr.
GENERAL

A/51/291
15 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية
بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية
والبلدان المتقدمة النمو

النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان
المتقدمة النمو

تقرير الأمين العام

*9620907

أولا - مقدمة

١ - منذ عامين، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٩٣/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وقد خلص التقرير الذي قدمه الأمين العام الى الجمعية العامة في تلك الدورة (انظر A/49/309) الى أن التحول الذي طال انتظاره قد حدث في نهاية المطاف في النقل الصافي للموارد المالية الى البلدان النامية. فمجموع كل تدفقات الإيرادات التمويلية والاستثمارية الداخلة الى البلدان النامية والخارجة منها، بالإضافة الى التغييرات في أرصدها الاحتياطية الرسمية، مأخوذة جميعها معا، قد أصبح يشكل تدفقا صافيا. وذلك يعني أن القيمة الإجمالية لواردات البلدان النامية من السلع والخدمات يمكن أن تصبح أكبر من القيمة الإجمالية لصادراتها، على أن تتوفر الموارد المالية اللازمة لهذه الواردات الإضافية من "النقل الصافي للموارد".

٢ - وكان ذلك هو نوع العلاقة المعهودة في وقت من الأوقات، عندما كانت الموارد المالية الصافية القادمة من الخارج تؤدي الى زيادة قدرة البلدان النامية على الإنفاق بحيث تتجاوز ما يمكنها شراؤه بقيمة الإنتاج المحلي، وعندما كانت المدخرات الأجنبية التي تستند اليها التدفقات المالية الصافية تكمل المدخرات المحلية وترفع معدلات الاستثمار. إلا أنه طوال فترة الثمانينات تقريبا، كان العكس هو ما حدث على وجه التحديد: فالبلدان النامية ككل كانت تنقل الموارد الى الخارج بصورة صافية، حيث كانت تصدر أكثر مما تستورد، مستخدمة الفائض التجاري في تحقيق هذا النقل للموارد.

٣ - والنقل الصافي للموارد خارج بلد من البلدان النامية ليس في حد ذاته أمرا سيئا، حتى وإن شاع تسميته "النقل السالب للموارد". فوصف "السالب" يأتي مما اصطُح عليه في محاسبة موازين المدفوعات من إظهار المدفوعات الخارجة بالسالب والإيرادات الداخلة بالموجب. وقد يكون النقل السالب تعبيراً عن القوة الاقتصادية، كما يحدث عندما يؤدي تسارع معدلات النمو الى توليد مدخرات محلية تزيد عما يستطيع الاقتصاد استيعابه في استثمارات جديدة. والمشكلة في معظم البلدان التي شهدت نقلا سالباً للموارد في الثمانينات هي أنه كان بدلا من ذلك يعكس انقطاعا مفاجئا في التدفقات المالية الخاصة رغم الالتزامات الكبيرة بدفع الفوائد وإعادة السداد الناشئة عن التدفقات الماضية.

٤ - وذلك هو ما دفع الأمين العام الى إصدار سلسلة من التقارير لرصد مسألة النقل الصافي للموارد، ويعد هذا التقرير السادس فيها. وقد بدأ صدور هذه التقارير عقب دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المجتمع الدولي في تموز/يوليه ١٩٨٦ الى "اتخاذ تدابير ملائمة وفعالة ... لوقف النقل الصافي للموارد من

البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو وعكس مساره" (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٦ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦، الفقرة ٧). وبعد نصف عقد من الزمان، حدث التحول فعلا.

٥ - وعندما وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٩٣/٤٩، على إبقاء استعراض النقل الصافي للموارد مدرجا في جدول أعمالها، فإن النقل الإجمالي الصافي الموجب - الذي كان قد بلغ حجما كبيرا للغاية بحلول عام ١٩٩٣ - كان قد أصبح يشكل ظاهرة جديدة. ولم يكن ثمة يقين بأن ذلك الاتجاه سيستمر. وعلاوة على ذلك، كان واضحا أن التحول من النقل السالب الى الموجب لم يشمل سوى عدد محدود من البلدان. كما كان واضحا أن حدوث التدفقات الإيجابية القوية كان يرجع أساسا الى بروز اهتمام جديد في القطاع المالي الدولي بوضع الأموال في بلدان نامية معينة. أما معظم البلدان الأخرى، فلم تجتذب هذه الأموال بعد. وبالإضافة الى ذلك، كانت هناك بعض المؤشرات التي تبعث على القلق فيما يتعلق باحتمالات التدفقات المالية الرسمية، التي يعتمد عليها عدد كبير من البلدان النامية، وبخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦ - ولذلك، طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام أن يواصل رصد التدفقات المالية والنقل الصافي للموارد من البلدان النامية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في إطار "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم"^(١). وطلبت الجمعية العامة أيضا الى الأمين العام أن يقدم اليها في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن تنفيذ القرار ٩٣/٤٩، يتضمن بيانا شاملا بالاحتياجات في مجال السياسات المحلية وسياسات الاقتصاد الكلي الدولية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فضلا عن الاحتياجات المتعلقة بالسياسات في مجالي التجارة الدولية والتمويل. وثمة تقارير أخرى مقدمة الى الجمعية العامة تركز على التطورات في المجالات الكثيرة المتصلة بذلك (وبخاصة التقارير التي ستصدر عن التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص المتاحة، وأزمة الديون الخارجية والتنمية (A/51/294))، فضلا عن تقارير المؤسسات الدولية التي تعتبر وثائق للمعلومات الأساسية اللازمة لعمل الجمعية العامة (انظر القرار ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، الفقرة ٣٢). ويركز هذا التقرير على التطورات الأخيرة في التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد الى البلدان النامية، والحالة الصعبة بصفة خاصة التي تواجه المجتمع الدولي في ميدان التعاون المالي الرسمي لأغراض التنمية.

ثانيا - التطورات الأخيرة في النقل الصافي للموارد المالية الى البلدان النامية

٧ - يمكن رسم صورة عامة سريعة للأبعاد الجغرافية الرئيسية للنقل الصافي للموارد المالية الى البلدان النامية. وإجمالا، كان هناك قدر كبير من النقل الصافي للموارد الى البلدان النامية في كل عام منذ عام ١٩٩١ (انظر الجدول ١). فعملية نقل الموارد البالغة الضخامة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الثمانينات انعكس اتجاهها في عام ١٩٩٢، رغم أن التدفق الداخل الصافي قد توقف تقريبا في عام ١٩٩٥.

أما غربي آسيا، الذي كان في وقت من الأوقات مصدرا لنقل الموارد المالية الى بقية أنحاء العالم، فقد أخذ يستوعب هذه الموارد لما يربو على عقد من الزمان، وإن يكن بكميات آخذة في التناقص في السنوات الأخيرة، مع تبني الحكومات تدابير للتكيف. وتراوحت بقية بلدان آسيا بين توفير الموارد المالية بصورة صافية واستيعابها لها، وإن كانت الغلبة للحالة الأخيرة في الفترة الأقرب عهدا. أما النقل الصافي من أفريقيا، الذي كان يتفاوت سلبا وإيجابا في سنوات مختلفة في الثمانينات، فقد ظل موجبا منذ عام ١٩٩٣. وأخيرا، فإن أقل البلدان نموا، التي توجد في جميع المناطق الرئيسية للبلدان النامية، ظلت تتلقى كمجموعة نقلا صافيا موجبا للموارد، وإن يكن النمو في حجمه أميل الى البطء من حيث قيمته الدولارية منذ الثمانينات.

٨ - وبطبيعة الحال، فإن فرادى البلدان هي التي تتلقى النقل الصافي للموارد، وليس البلدان النامية في مجموعها. فمن بين ٩٣ بلدا تتوفر بشأنها بيانات مفصلة الى حد ما عن موازين المدفوعات والديون الخارجية، ومن ثم فهي تخضع للرصد المنتظم، شهد ٢١ بلدا نقلا صافيا سلبا للموارد المالية على مدار الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤، رغم التحول على المستوى الإجمالي الى النقل الصافي الموجب للموارد^(٣). وكانت البرازيل هي البلد الذي شهد أكبر نقل سالب في هذه الفترة، حيث بلغ متوسطه أكثر من ١٠ بلايين دولار في السنة (قراءة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) (انظر الجدول ٢). أما ثاني أكبر نقل سالب، والذي شهدته الصين، فلم يكن يتجاوز ثلث ذلك الحجم، وكان يعكس ظروفًا مختلفة جدا (كانت البرازيل، على سبيل المثال، تواجه في هذه الفترة مشاكل كبيرة في الديون الخارجية والتكيف الداخلي^(٣)، في حين كانت تجربة الصين تعكس التراكم السريع للمدخرات الذي تواكب مع نموها الاقتصادي السريع).

٩ - وقد شهدت البرازيل أيضا في فترة سابقة (١٩٨٥ - ١٩٩٠)، سادت فيها حالات النقل السالب للموارد، أكبر نقل سالب للموارد، بلغ هو الآخر حوالي ١٠ بلايين دولار في السنة. وفي تلك الفترة، شهد ٢٩ بلدا عمليات نقل صاف للموارد الى الخارج. أما ثاني أكبر نقل سالب للموارد، الذي شهدته جمهورية كوريا، فقد كان حجمه ثلثي ما نقلته البرازيل، وكان يمثل ظروفًا شديدة الاختلاف عن تلك السائدة في البرازيل.

١٠ - وأخيرا، فمما له مغزاه في التقدير الكامل للتنوع والأحجام النسبية التي تستند اليها البيانات الإجمالية أن ثلاثة من البلدان الخمسة التي شهدت أكبر عمليات للنقل الصافي السالب للموارد في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ كانت ضمن البلدان الخمسة التي شهدت أكبر عمليات للنقل الصافي الموجب للموارد في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤، وهي الأرجنتين وجمهورية كوريا والمكسيك. وكان التحول بين هاتين الفترتين في هذه البلدان الثلاثة وحدها يمثل أكثر من ٤٠ بليون دولار في السنة. أما درجة تأثر بقية البلدان، فكانت أقل كثيرا من هذه البلدان الثلاثة. وعلاوة على ذلك، فإن جانبا من التدفقات الجديدة كان كبيرا بدرجة لا يمكن معها استمرارها؛ وفي الحقيقة، فإن الأرجنتين والمكسيك على حد سواء شهدتا انخفاضا بالغ الحدة في عملياتهما للنقل الصافي للموارد عام ١٩٩٥.

الأبعاد المالية لعمليات النقل الصافي للموارد

١١ - في عام ١٩٩٥، كان النقل الصافي للموارد المالية لعينة تضم ٩٣ بلدا يناهز مبلغ ٤٠ بليون دولار. ولكن مع إضافة جميع التدفقات المالية الداخلة الى هذه البلدان والخارجة منها معا، بما في ذلك مدفوعات الفوائد وغيرها من مدفوعات إيرادات الاستثمارات، فإن التدفق الصافي - الذي يسمى التدفق الصافي على أساس مالي - يبلغ حوالي ٩٤ بليون دولار (انظر الجدول ٣).

١٢ - ومن الواضح أنه قد توفر للبلدان النامية في عام ١٩٩٥ قدر كبير جدا من الموارد المالية، أضيف منها ما يزيد على ٥٠ بليون دولار الى الأرصدة الاحتياطية الرسمية بدلا من استخدامه في التوسع في الواردات. وفي الحقيقة، فإن مستويات الاحتياطيات المتراكمة قد تبدو الآن كافية تماما لكثير من البلدان، استنادا الى مؤشرات قياسية من قبيل عدد أشهر الواردات التي يمكن شراؤها من الأرصدة الاحتياطية^(٤). غير أن الأرصدة الاحتياطية الكبيرة قد تَستهلك بسرعة جدا إذا اشتد الطلب على الواردات في بلد من البلدان وإذا بدأت التدفقات المالية الأجنبية في الاضمحلال^(٥)، وهي الحالة التي أظهرتها الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٤. ولكن بغض النظر عن ذلك، فإن تراكم مستويات عالية من الاحتياطيات يساعد في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب، رغم أن الاحتياطيات لا تعد بديلا عن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، على الأقل ليس الى أجل غير مسمى.

١٣ - وفيما يتعلق بتكوين التدفقات المالية ذاتها في الآونة الأخيرة، تبرز عدة حقائق (انظر الجداول ٣ الى ٧). أولا، أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهها مطردا وقويا نحو الارتفاع. ويرجع ذلك أساسا الى الطفرة التي شهدتها الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا، وبخاصة في شرق آسيا. فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي في آسيا الى أكثر من ٥٠ بليون دولار - ما يزيد أربع مرات عن مستواه عام ١٩٩٠ - وأصبح يستأثر بأربعة أخماس صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان الـ ٩٣ في عام ١٩٩٥. ولما كان النمو في عائدات التحويلات من الاستثمار المباشر يقل بصورة طبيعية عن النمو النشط في الاستثمارات نفسها، فإن النقل الصافي للموارد المالية المرتبط بالاستثمار المباشر وصل الى مستويات غير مسبوقه، وإن كانت مؤقتة^(٦).

١٤ - وما يجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان النامية هو توفر "مناخ استثماري يتميز بوجود أسواق آخذة في النمو وأطر تنظيمية مواتية بصورة متزايدة، ويتواكب مع اتجاه عام لدى الشركات من كل البلدان للاستثمار في الخارج من أجل الحفاظ على قدراتها التنافسية على الصعيد الدولي"^(٧). وفي هذا الصدد، يبدو أن قوة تدفقات الاستثمار المباشر الى آسيا تعكس الدينامية العامة للمنطقة. وقد نمت تدفقات الاستثمار المباشر الى أمريكا اللاتينية هي الأخرى، وإن لم يكن نموها بنفس القوة تقريبا، مما يعكس الحالة الأكثر هشاشة الى حد ما في العديد من اقتصادات المنطقة. وفي الوقت ذاته، لم يكن هناك أي تصاعد ملحوظ في التدفقات الى أفريقيا ككل، ولم يكن هناك بالكاد أي تدفقات على الإطلاق الى جميع البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

١٥ - كما كانت مجموعة البلدان التي اجتذبت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي نفسها أكبر مستخدمي الائتمانات الخاصة المتوسطة والطويلة الأجل (القروض المصرفية والسندات في المقام الأول). وفي الحقيقة، إن مجموع صافي عمليات إعادة السداد وعمليات شطب الديون للالتزامات المتوسطة الأجل المستحقة للدائنين الخاصين لأفريقيا كان يتجاوز المدفوعات الجديدة في كل عام منذ عام ١٩٩٠.

١٦ - والمشتريات الدولية من الأوراق المالية غير المنشئة للديون - أي تدفقات أسهم المحافظ المالية، وهي أسهم يجري شراؤها كاستثمار مالي وليس كاستثمار مباشر - لا تدرج بصورة مستقلة في بيانات موازين مدفوعات كثير من البلدان النامية، وتُدرج معا بطريق الخطأ ضمن تدفقات الائتمانات القصيرة الأجل الداخلة والخارجة في بيانات الجداول ٣ الى ٧. إلا أن البيانات المستمدة من مصادر أخرى التي جرى تجميعها عن تدفقات أسهم رأس المال مباشرة تشير الى استمرار قوة اهتمام القطاع المالي الدولي بشراء إصدارات أسهم البلدان النامية. وحتى إذا كان التقدير الأولي لإجمالي تدفقات أسهم رأس المال الى البلدان النامية في عام ١٩٩٥ أقل من نصف ما كان عليه في عام ١٩٩٣، فإنه سيظل يزيد على ٢٠ بليون دولار. وذهب ثلثا هذا المبلغ الأخير تقريبا في شراء أوراق مالية آسيوية، بينما ذهب معظم الجزء المتبقي الى أوراق مالية من أمريكا اللاتينية^(٨).

١٧ - ويمكن بالتالي إدراك أن الجاذبية القوية التي تتمتع بها آسيا بالنسبة للمستثمرين المباشرين قد تكررت في أسواق الائتمانات الدولية وعلى الساحة الدولية لأسهم رأس المال. ورغم أن هناك كثيرا من العوامل التي تدخل في تحديد جاذبية بلد بعينه كمكان للاستثمار المباشر، أو كمصدر محتمل للاقتراض الدولي، أو كمكان لإيداع الأموال في أوراق مالية من نوع أو آخر، فإنه يبدو أن ثمة علاقة ترابط فيما بين مصادر التدفقات. بمعنى أنه يبدو أن الشركات التي تسعى إلى توسيع نطاق عملياتها الدولية، ومديري محافظ الأوراق المالية الذين يسعون إلى تنوع أرصدتهم، إنما يتطلعون إلى المجالات التي يتركز عليها اهتمام غيرهم من المستثمرين، فضلا عما يفعله المستثمرون الآخرون في قطاعهم المالي الخاص بهم. وعلاوة على ذلك، فعندما يجتذب بلد ما كل الأنواع الثلاثة من التدفقات، فسيكون على الأرجح بلدا يشهد معدلا قويا ومستمرا للنمو الاقتصادي، وهو الأساس الأكثر سلامة لعائد الأرباح والفوائد التي ينتظرها المستثمرون من وراء أنشطتهم.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن حدوث تحول كبير في التدفقات المالية إلى بلد أو اثنين من البلدان المهيمنة اقتصاديا على منطقة ما يؤدي إلى إيجاد عوامل خارجية (ما يسمى بآثار العدوى) بالنسبة للبلدان المجاورة الأصغر^(٩). ويبدو أن عودة شيلي والمكسيك إلى دخول الأسواق الرأسمالية الدولية عام ١٩٩٠ قد جعلت المستثمرين في البلدان المتقدمة أكثر استعدادا فيما يبدو لوضع أموالهم في الأسواق الناشئة الأخرى في أمريكا اللاتينية. وعلى نفس المنوال، فإن صعوبات موازين المدفوعات التي واجهتها المكسيك والأرجنتين في أواخر عام ١٩٩٤ وفي عام ١٩٩٥ نجمت عنها مشاعر سلبية بين المستثمرين تجاه المنطقة ككل. ومن الناحية الأخرى، يبدو أن المستثمرين أصبحوا يميزون بدرجة أكبر فيما بين الأسواق الناشئة.

فيذكر، على سبيل المثال، أن البرازيل اجتذبت في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ مستويات غير مسبوقة من التدفقات الخاصة، في حين ظل رأس المال الخاص يتجنب الأسواق الناشئة الأخرى في أمريكا اللاتينية^(١٠).

١٩ - وكانت قدرة الصين وبلدان جنوب وشرق آسيا على اجتذاب كميات متزايدة من الائتمانات الخاصة الطويلة الأجل في عام ١٩٩٥ مؤشرا آخر على زيادة قدرة المستثمرين على التمييز بين المخاطر الائتمانية في مختلف البلدان النامية. وإلى جانب تقلص هذا الشكل من الإقراض الخاص إلى أمريكا اللاتينية، فقد أصبحت شروط القروض الجديدة الممنوحة للمقترضين في أمريكا اللاتينية أكثر تشددا في عام ١٩٩٥، وهو ما يتماشى مع تصورات السوق للمخاطر القائمة في تلك البلدان، حيث تتسع الفروق بين العائدات وتقل آجال الاستحقاق. كذلك، فإن تدفقات استثمارات أسهم محافظ الأوراق المالية إلى أمريكا اللاتينية تقلص بصورة حادة في عام ١٩٩٥، في حين كان الانخفاض في التدفقات إلى جنوب وشرق آسيا أكثر اعتدالا إلى حد بعيد.

٢٠ - وفي عام ١٩٩٥، وفي حين كان يعاد بناء ثقة المستثمرين في اقتصادات أمريكا اللاتينية، وفي حين كانت مقتضيات التكيف الاقتصادي تؤدي إلى خفض مستويات الواردات والنقل الصافي للموارد، كانت هناك طفرة في التدفقات الرسمية. وكان مجموع الزيادة في تدفقات الائتمانات الرسمية الصافية يبلغ حوالي ٢٥ بليون دولار (انظر الجدول ٣). وكانت التدفقات الزائدة للائتمانات الرسمية إلى أمريكا اللاتينية تستأثر بكل هذا المبلغ تقريبا، مما ساعد بالتأكيد في إعادة بناء مستويات الاحتياطيات المستنزفة (انظر الجدول ٤). أما الاقتصادات الآسيوية في مجملها، فكانت متطلباتها من مصادر الائتمان الرسمية أصغر حجما (انظر الجدول ٧). والاختلاف البالغ في درجات إمكانية الوصول إلى الموارد المالية الخاصة الدولية فيما بين المناطق الثلاث الأكبر للبلدان النامية إنما يبرز استمرار أهمية النقل الرسمي للموارد في إفريقيا. وبالرغم من ذلك، فقد أصاب الركود تدفقات الائتمانات الرسمية إلى إفريقيا (انظر الجدولين ٥ و ٦). وفي الوقت ذاته، انخفضت المنح الرسمية التي لا ترد الممنوحة إلى إفريقيا (انظر الجدولين ٥ و ٦).

٢١ - وباختصار، وفي حين أدى التنفيذ السريع لمجموعات الإجراءات الطارئة المتخذة عقب الأزمة المكسيكية إلى رفع مجموع التمويل الرسمي للبلدان النامية، فإن العمليات ذات الطابع التقليدي المتزايد أظهرت اتجاهها مخالفا. وفي الحقيقة، فإن النقل الصافي للموارد من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى البلدان النامية كان سالبا في كل الأعوام تقريبا منذ عام ١٩٨٧، باستثناء عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ نتيجة لعمليات تمويل خاصة في كل حالة من الحالتين (انظر الجدول ٨). وفي حين يظل الطلب قويا على القروض الميسرة الشروط، فإن الاتجاه السائد في القروض الرسمية غير الميسرة الشروط يظهر، في جانب منه على الأقل، أن بعض البلدان النامية المتوسطة الدخل التي تتمتع بقدرة كبيرة على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية تستطيع الآن تجميع الأموال بشروط أخف من تلك المرتبطة بالاقتراض من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف^(١١).

ثالثا - تحديات في مجال السياسات الدولية: التعاون المالي الرسمي

٢٢ - إن ما تتمتع به عدة بلدان في آسيا من قدرة قوية نسبيا على الوصول إلى مجموعة متنوعة من مصادر التمويل الخاصة، كما لوحظ أعلاه، إنما يمثل الأثر التراكمي لسنوات من النمو الاقتصادي والتكيف الهيكلي والجهود المتواصلة في مجال سياسات الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، فمن الممكن تماما، في الحقيقة، أن يجد بعض أنجح البلدان نفسه مرة أخرى في وضع أسوأ. فعملية تقرير السياسة اللازمة لتحقيق توازن الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية في خضم اقتصاد عالمي آخذ في التغير هي فن رصين. فمثلما وردت مناقشته أكثر تفصيلا في التقرير المذكور آنفا عن التكامل المالي العالمي، ليست الأسواق المالية دائما بالحكم الدقيق على الاحتياجات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، إذ يمكن أن تتقلب في أحكامها. ومن ثم، فإن عملية التنمية تظل بحاجة إلى وجود دولي رسمي قوي للمساعدة في أوقات الشدة في فرادى البلدان، والتصدي للمشاكل ذات الطبيعة العالمية التي تعرض عملية التنمية للمخاطر.

٢٣ - وذلك يتطلب، بصفة خاصة، تقوية صندوق النقد الدولي وتمكينه من تعزيز مشورته المتعلقة بالسياسات بتقديم الدعم المالي الكافي للبلدان التي تأخذ بسبيل التكيف. ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن ثلاث مجموعات هامة من المناقشات المتعلقة بتمويل صندوق النقد الدولي تحرز تقدما نحو التوصل إلى اتفاقات. تتعلق الأولى منها بتوسيع موارد الطوارئ، ألا وهي الاتفاقات العامة للإقراض، التي يكون بمقدور الصندوق السحب منها عند الحاجة. وقد يعلن في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تعقد في خريف عام ١٩٩٦ عن اتفاق بشأن كيفية تشكيل وتشغيل الاتفاق العام للإقراض بعد توسيع نطاقه، وهو الذي أنشئ أصلا كتعهد بالدعم المتبادل بين ١١ من البلدان الكبرى المتقدمة النمو. وتتعلق المجموعة الثانية من المناقشات المالية بزيادة موارد الصندوق الخاصة من خلال الاستعراض العام الحادي عشر للحصص. ويضطلع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالأعمال التحضيرية في هذا الشأن، وإن لم يكن من المتوقع التوصل إلى اتفاق هذا العام.

٢٤ - غير أن من الممكن التوصل إلى اتفاق في المجموعة الثالثة من مفاوضات التمويل، وهي المتعلقة بمرفق التكيف الهيكلي المعزز. وحتى الآن، يظل هذا المرفق آلية تمويل مؤقتة تقوم على المساهمات الاستثنائية التي توفر قروضا بشروط شديدة التيسير لدعم برامج التكيف في البلدان المنخفضة الدخل. وسلطة الالتزام الحالية للمرفق تنقضي في نهاية عام ١٩٩٦. وقد أعلنت اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي بالفعل تأييدها للمرفق باعتباره "محور استراتيجية الصندوق لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل"، وتأييدها "لإنشاء مرفق ذاتي الاستدامة"^(٢). ومن المتوقع أن يقوم المرفق أيضا بدور تمويلي محوري في العنصر الخاص بصندوق النقد الدولي في المبادرة المتعددة الأطراف الجديدة المتعلقة بالديون^(٣). ومن ثم، فإن الاتفاق على تمويله مستقبلا يعد أمرا جوهريا.

٢٥ - ويعمل مرفق التكيف الهيكلي المعزز بموارد مقترضة تقدمها الحكومات الأعضاء إلى صندوق النقد الدولي، وبحساب إعانات لخفض معدلات الفائدة على القروض المقدمة باستخدام أموال المرفق. وحتى الآن، فإن موارد حساب الإعانات تأتي من المنح أو القروض الميسرة الشروط المقدمة من الأعضاء المهتمين. وقد أشار المدير العام لصندوق النقد الدولي إلى أنه يمكن إيجاد حوالي نصف موارد الإعانات المطلوبة من عائدات بيع جزء متواضع من ذهب الصندوق. ويتضمن الاقتراح بيع ما يصل إلى ٥ في المائة من الاحتياطي الذهبية للصندوق (التي يبلغ مجموعها أكثر من ١٠٣ ملايين أوقية). ويحتفظ بالاحتياطيات الذهبية في حسابات الصندوق بقيمة تبلغ ٣٥ من حقوق السحب الخاصة للأوقية (حوالي ٥٠ دولاراً في آخر حزيران/يونيه ١٩٩٦) مقابل أسعار أعلى من ذلك بكثير في السوق (حوالي ٣٨٢ دولاراً للأوقية في آخر حزيران/يونيه ١٩٩٦). ومن ثم، فإن بيع ولو كميات صغيرة من الذهب سيحقق أرباحاً كبيرة يمكن اعتبار أنها ستعود على الصندوق. ويمكن عندئذ أن تستخدم إيرادات الفوائد المتحققة من استثمار هذه الأرباح للمساعدة في تمويل الإعانات المطلوبة. وستأتي بقية الموارد من المساهمات الثنائية، كما كان عليه الحال من قبل. ورغم عدم وجود توافق في الآراء بشأن اقتراح بيع الذهب، فإن النقاش مستمر بشأنه. ومن المتوقع أن يتخذ قرار بشأن تمويل مرفق التكيف الهيكلي المعزز في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في خريف عام ١٩٩٦.

٢٦ - وبالنسبة لمعظم البلدان النامية، فإن الحاجة إلى الدعم الرسمي الدولي تتجاوز تدابير تمويل التكيف، لتصبح أقرب إلى التعاون الإنمائي التقليدي. ومعظم هذه البلدان تحتاج هذا الدعم بشروط ميسرة للغاية، أي كمساعدة إنمائية رسمية.

٢٧ - ولا بد، في هذا الصدد، من تركيز الاهتمام الدولي على التقديرات الأولية لتدفقات المعونة من لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فالبلدان الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية كانت على الدوام أكبر مصدر للمساعدة الإنمائية الرسمية، ولكنها أصبحت مصدر مجمل تدفقات المعونة تقريباً منذ تدهور الحالة الاقتصادية في بعض البلدان النامية الكبرى المصدرة للنظ وفي البلدان الأوروبية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال من التخطيط المركزي إلى هياكل السوق. وفي الحقيقة، فإن تزايد تدفقات المعونات المقدمة من لجنة المساعدات الإنمائية في الثمانينات كان يميل إلى معادلة انخفاض التدفقات المقدمة من البلدان المانحة الأخرى. ومع ذلك، ووفقاً لما ذكرته مصادر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغت تدفقات المعونات المقدمة من اللجنة ذروتها عام ١٩٩٢، ومع انخفاضها بنسبة ٩,٣ في المائة عام ١٩٩٥، فقد انخفضت الآن بنسبة ١٣,٥ في المائة عن تلك الذروة، مقاسة بالأسعار وأسعار الصرف الثابتة.

٢٨ - وقد انخفض مجموع المعونات المقدمة من لجنة المساعدات الإنمائية إلى ٠,٢٧ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي لبلدان اللجنة عام ١٩٩٥، مما يجعلها أكثر بعداً عن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمعونات، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وذلك منذ اعتماده عام ١٩٧٠ كجزء من

الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ د - ٢٥)،
(الفقرة ٤٣).

٢٩ - ومن الواضح أنه يجري إعادة بحث التزامات التعاون الدولي القائمة منذ وقت طويل. فالولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت في وقت من الأوقات أكبر جهة مانحة، تراجعت إلى المركز الرابع. وأفادت لجنة المساعدات الإنمائية أن نسبة المعونات المقدمة من الولايات المتحدة قد انخفضت إلى ٠,١٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩٥، وهي أدنى نسبة منذ بدء العمل بهذا النظام المحاسبي عام ١٩٥٠. غير أنه في حين انخفض حجم المعونات المقدمة من الولايات المتحدة بنسبة ٢٨ في المائة عام ١٩٩٥، فقد انخفضت أيضا تدفقات المعونات، بالأسعار وأسعار الصرف الثابتة، بنسبة ٥ في المائة أو أكثر في اسبانيا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وسويسرا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة.

٣٠ - ولم يبلغ إلا أربعة من المانحين الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية عن زيادات يعتد بها في المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية عام ١٩٩٥، وهي بلجيكا (٢٣ في المائة)، وفنلندا (٧,٩ في المائة)، وإيرلندا (٢١,١ في المائة)، وهولندا (١٤,١ في المائة). ولم يف بالهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمعونات إلا أربعة بلدان (الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا).

٣١ - ولم تزد المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من اليابان، وهي أكبر المانحين، إلا بنسبة ١,١ في المائة بالقيمة الحقيقية (مما انخفض بنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من اليابان من ٠,٢٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى ٠,٢٨ في المائة). وعلاوة على ذلك، أعلنت حكومة اليابان في تموز/يوليه ١٩٩٦ أن الحد الأقصى للزيادة المسموح بها في المساعدة الإنمائية الرسمية في ميزانيتها المالية لعام ١٩٩٧ سيكون ٢,٦ في المائة، وهي أدنى زيادة منذ عام ١٩٧٩، وهي تقل كثيرا عن الحد الإجمالي للإنفاق الذي يبلغ ٣,٤ في المائة. وفي حين كان الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية بندا من أعلى البنود نموا في اليابان، يبدو أن هذا التطور يشير إلى أن نمو تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية سيكون مقيدا بدرجة أكبر في المستقبل.

٣٢ - وكان من الطبيعي تماما أن تنعكس هذه التطورات غير المشجعة في المساعدة الإنمائية الرسمية على القنوات التساهلية للتعاون المتعدد الأطراف. وعلى وجه الخصوص، فإن التزامات الموارد، التي تأخذ شكل المنح، التي تقدمها الوكالات التنفيذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة انخفضت من ٣,٥ بليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٣,١ بليون دولار عام ١٩٩٥، في حين التزمت المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، وهي أكبر وكالات الإقراض المتعددة الأطراف، بتقديم قروض ميسرة بمبلغ ٦ بلايين دولار في عام ١٩٩٥، وهو أقل من مستواها الذي كان يبلغ ٧,٣ بليون دولار عام ١٩٩٤^(١). أما صندوق التنمية الأفريقي، وهو الفرع المختص بتقديم القروض الميسرة الشروط في مصرف التنمية الأفريقي، فلم يقدم أي التزامات إقراض

جديدة، لا في عام ١٩٩٥ ولا في عام ١٩٩٤^(٥). فموارد الصندوق كانت قد استنفدت في نهاية عام ١٩٩٣، ولم يتفق على تجديد موارده حتى أيار/مايو ١٩٩٦.

٣٣ - وفي حالة المؤسسة الإنمائية الدولية، تمثل جانب من الصعوبة في أنه لم تتوفر لها كل الموارد التي جرى الالتزام بتوفيرها في التجديد العاشر لموارد المؤسسة، الذي يغطي السنوات المالية الثلاث للبنك الدولي التي انتهت في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، تم التوصل في النهاية إلى اتفاق فيما بين المساهمين في المؤسسة على تمويل فترة السنوات الثلاث التالية (التجديد الحادي عشر لموارد المؤسسة)^(٦). وكان اتفاق إعادة التمويل فريدا من نوعه، إذ يسري على السنتين الثانية والثالثة من فترة إعادة تجديد الموارد. أما السنة الأولى، فيجري دعمها من الصندوق المؤقت الذي لن تشارك فيه الولايات المتحدة (كما لن تكون شركات الولايات المتحدة مؤهلة للمنافسة على عقود المشتريات في مشروعات المؤسسة التي تمول من الصندوق المؤقت). وبدلاً من ذلك، تعهدت حكومة الولايات المتحدة بسداد المتأخرات المستحقة عليها في إطار التجديد العاشر للموارد. وقد طلبت حكومة الولايات المتحدة من الكونغرس اعتماد تشريع لتخصيص ٩٣٤ مليون دولار لسداد المتأخرات. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان ذلك التشريع يشق طريقه في مجلسي الكونغرس، وإن كان المبلغ الكامل لم يدرج في أي من المجلسين. وهذا أمر لا بد من رصده عن كثب، حيث أنه يعد جزءاً رئيسياً من الالتزامات المقدمة في اتفاق تمويل التجديد الحادي عشر لموارد المؤسسة.

رابعا - الاستنتاج

٣٤ - عادة ما تؤدي تحليلات النقل الصافي لموارد البلدان النامية إلى تسليط الضوء على عدة قضايا تثير شواغل المجتمع الدولي (ولهذا يستمر استخدام هذا المفهوم في مختلف المحافل، رغم استمرار الجدل بشأنه). وتتراوح هذه الشواغل بين تقلب التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان المتوسطة الدخل والتطورات غير المشجعة في مجال تقديم المساعدات الميسرة الشروط إلى البلدان المنخفضة الدخل وبالإضافة إلى ذلك، فإن النقل الصافي للموارد، كمقياس للتدفقات النقدية الدولية، كان يرتبط تقليدياً ارتباطاً وثيقاً بتحليلات مشكلات الديون. ومن ثم، فإن مناقشة الاتجاهات الأخيرة في عمليات النقل الصافي للموارد قد تركز على مجموعات القضايا الثلاث جميعها. غير أنه نظراً لأنه يجري تقديم تقارير أخرى، تركز على التدفقات المالية الخاصة وعلى الديون، إلى الجمعية العامة، فإن هذا التقرير يركز على البيانات الأخيرة بشأن إجمالي عمليات النقل الصافي للموارد وعلى التحديات الملحة في ميدان المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٥ - وأحد الدروس المستفادة من الطفرة الأخيرة في عمليات النقل الصافي للموارد يذكر بأن السوق المالية الدولية تنطوي على المخاطر بقدر ما تنطوي على الفرص المتاحة. وربما كان ذلك درساً قديماً، ولكنه يظل مع ذلك درساً حيويًا: إذ يتعين على الحكومات ألا تنشغل بالحجم الإجمالي للتدفقات المالية الصافية فحسب، وإنما أيضاً باستمرارها. ويبدو أن الجمع بين السياسات الداخلية القابلة للاستدامة والنمو الاقتصادي القوي يهيئ المجال للمجموعات الأفضل من التدفقات المالية الخاصة.

٣٦ - ويبرز الغياب النسبي لعمليات النقل الصافي لموارد القطاع الخاص إلى أفريقيا في النصف الأول من التسعينات نقطة أخرى. فمحدودية جاذبية الاقتصادات المنخفضة الدخل البطيئة النمو، التي كثيرا ما تعاني من الضغوط، بالنسبة للمستثمرين الأجانب المحتملين تعني أن مصادر التمويل الرسمية لا بد وأن تظل تتحمل جانبا كبيرا من العبء إذا أريد لهذه البلدان أن تستثمر بأكثر مما تسمح به مدخراتها المحلية المحدودة وأن تعجل بنموها الاقتصادي. ويشير النشاط الذي شهده الاقتصاد الأفريقي مؤخرا^(٧) إلى أنه ربما كان بمقدور القارة أن تستخدم تدفقات الموارد بصورة أفضل مما قد كان عليه الحال من قبل. وينبغي أن تتاح لأفريقيا فرصة المحاولة، ويلزم لذلك أن تتوفر لها مساعدات رسمية أكثر، وليس أقل. ويمكن للمبادرة الخاصة الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا، التي أعلنت في آذار/مارس ١٩٩٦، أن ترسي الأساس لزخم دولي جديد في هذا الاتجاه.

٣٧ - وقد كانت الأمم المتحدة منذ أيامها الأولى بمثابة مانعة الصواعق بالنسبة للمناقشات والإجراءات المتعلقة بالتعاون الدولي لأغراض التنمية. ففي الأمم المتحدة، يعيد المانحون بانتظام تأكيد مبادئ المساعدة الإنمائية، وتتعهد الحكومات في سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة بالتزامات يبدو أنها تحشد موارد إضافية تحت عنوان المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع ذلك، وبينما نفذ الخطى نحو القرن الحادي والعشرين، تشير إحصاءات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى اتجاه آخر.

٣٨ - إن المساعدة الإنمائية في جوهرها هي مسألة سياسية: فالحكومات تخصص أموالا من ميزانياتها الوطنية للمساعدة الإنمائية الرسمية، وإذا كانت مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في الانخفاض، فإن ذلك يرجع إلى تغير أولويات الاتفاق العام. ولو اقتصر الأمر على تخفيض بلد واحد فحسب لالتزاماته، لأمكن أن تنجح البلدان الأخرى في الضغط على ذلك البلد لكي يشارك، أو أن تقوم، كإجراء احتياطي، بتعويض موارد ذلك البلد بموارده الخاصة. غير أن البيانات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية تشير إلى أن التشاؤم المحيط بهذه المسألة إنما هو أوسع نطاقا، وإن كان في غير محله في الجانب الأعظم منه. فنحن نعلم أن المعونات تعزز التنمية، إذا ما بذلت بصورة حكيمة في الظروف السليمة وإذا ما تحددت أهدافها بالسبل المناسبة. ومن ثم، يبدو أن المسألة تتمثل في تحديد كيفية استعادة الزخم السياسي للمساعدة الإنمائية.

الجدول ١ - النقل الصافي للموارد المالية لمجموعات البلدان النامية، ١٩٨٥-١٩٩٥^(ب)

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^(ب)	
٧,٤-	٢,١	٢,٣-	٣,٥	٠,٤	١٠,٨-	٦,٤-	١,٤-	١,٢	٦,٣	٥,٨	أفريقيا
٣,١	٦,٠	٦,٠	٧,٨	٦,٣	٨,١	٨,٧	١٠,٨	٨,٧	٦,٦	٧,٧	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ^(ج)
٣٠,٦-	١١,٩-	١٨,١-	٢١,٨-	٢٧,٣-	٢٧,١-	٨,٩-	٨,٤	١٤,٣	٦,٤	٠,٤	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٨,٣	٣٤,٤	٢٢,١	٢٧,٣	١٩,١	٤,٣	٥١,٩	٣٩,٨	٣٤,٣	١٧,٢	١٠,١	غرب آسيا
٤,١	١١,١-	٢٩,٩-	١٨,٢-	١١,٠-	٨,٦-	٧,٢-	٧,٣-	٩,١	٠,٨	١٤,٦	البلدان الأخرى في آسيا
١٢,٥	٧,٤	٠,٣-	٤,١	٤,٩	١٠,٧-	١١,٦-	٥,٠-	١١,٥	٧,٦-	٥,٥-	الصين
١٢,١-	٢٢,٧-	٣,٠-	٢٦,٤-	٢١,٧-	١١,٥-	٧,١-	٨,٦-	١٢,٦-	١٣,٠-	٧,١-	أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات ^(د)
١٧,٦-	١١,٠	٣٢,٧-	١٦,٦-	٢٤,٧-	٣٨,٥-	٣٠,١	٣٨,٧	٦٦,٦	٣٥,٦	٣٨,٤	جميع البلدان النامية
											بنود تذكيرية
١٧,٢-	٤,١-	٣٤,٠-	٣٢,٤-	٢٩,٧-	٢٨,١-	٥,٢-	١٤,٢	٤٧,٣	٣٥,٦	٣٨,٠	عينة تضم ٩٣ بلدا ^(هـ)
٦,٥	٧,٧	٧,٨	٩,٢	٩,٤	١١,٢	١١,٥	١٣,٣	١١,٧	١٠,٢	١٢,٣	أقل البلدان نموا ^(و)

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.C.1).

الجدول ثالثا - ١.

- (أ) على أساس الإنفاق (بالسالب من ميزان المدفوعات للسلع والخدمات وعمليات النقل الخاصة).
- (ب) تقديرات أولية.
- (ج) باستثناء نيجيريا وجنوب أفريقيا.
- (د) هونغ كونغ وجمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان في الصين.
- (هـ) ثلاثة وتسعون بلدا مستوردة لرأس المال تتوفر بشأنها بيانات كافية.
- (و) تشمل ٤٣ من البلدان الـ ٤٨ الأقل نموا.

الجدول ٢ - البلدان ذات أكبر عمليات النقل الصافي الموجب والسالب للموارد المالية.
١٩٨٥-١٩٩٤^(أ)
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة في السنة)

١٩٩٤-١٩٩١	١٩٩٠-١٩٨٥	
		البلدان الخمسة ذات أكبر عمليات نقل صاف سالب في الفترة ١٩٩٤-١٩٩١
٩,٥-	١٠,٤-	البرازيل
٣,٢-	٣,٠	الصين
٢,٨-	١,٦-	اندونيسيا
٢,٥-	٣,٥-	نيجيريا
١,٧-	١,٢	مصر
		البلدان الخمسة ذات أكبر عمليات نقل صاف سالب في الفترة ١٩٩٠-١٩٨٥
٩,٥-	١٠,٤-	البرازيل
٣,٣	٦,٦-	جمهورية كوريا
١٢,٥	٥,٦-	المكسيك
٤,٢	٣,٨-	الأرجنتين
٢,٥-	٣,٥-	نيجيريا
		البلدان الخمسة ذات أكبر عمليات نقل صاف موجب في الفترة ١٩٩٤-١٩٩١
١٢,٥	٥,٦-	المكسيك
٦,٩	٠,٨	تايلند
٤,٢	٣,٨-	الأرجنتين
٣,٣	٦,٦-	جمهورية كوريا
٢,٢	١,٠	باكستان
		البلدان الخمسة ذات أكبر عمليات نقل صاف موجب في الفترة ١٩٩١-١٩٨٥
١,٨	٤,٥	الهند
٣,٢-	٣,٠	الصين
١,٧-	١,٢	مصر
٠,٧	١,١	بنغلاديش
٢,٢	١,٠	باكستان

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمم المتحدة، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

(أ) استنادا إلى عينة تضم ٩٣ بلدا تتوفر بيانات كافية بشأن موازين مدفوعاتها وديونها.

الجدول ٣ - النقل الصافي للموارد المالية بالنسبة للبلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٨٥ - ١٩٩٥^{د)}

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	(٣) ١٩٩٥
<u>النقل من خلال الاستثمار المباشر</u>										
٨,٣	٦,١	٩,٣	١٥,٤	١٧,٤	١٦,٨	٢٢,٧	٣٠,٩	٤٦,٨	٥٨,٧	٦٣,٦
٨,٧-	٧,٩-	٨,٩-	٩,٩-	١١,٥-	١٢,٩-	١٢,٦-	١٣,٧-	١٦,٢-	١٧,٠-	١٧,٨-
٠,٤-	١,٧-	٠,٥	٥,٥	٥,٩	٣,٩	١٠,١	١٧,٢	٣٠,٦	٤١,٧	٤٥,٨
<u>النقل من خلال الاقتراض الخاص الخارجي المتوسط الأجل والطويل الأجل</u>										
١٣,٥	٩,١	٤,٣	١٢,٠	٣,٢	١٠,٨	١٤,٧	٢٧,٥	٣١,٦	٣٦,٩	٣٨,٠
٣٨,٩-	٣٤,٣-	٣٣,٥-	٣٨,٧-	٣٢,٦-	٢٩,٣-	٢٨,١-	٢٧,٤-	٢٤,٨-	٢٩,٤-	٤٢,٣-
٢٥,٥-	٢٥,٢-	٢٩,٢-	٢٦,٨-	٢٩,٤-	١٨,٦-	١٣,٥-	٠,١	٦,٨	٧,٥	٤,٣-
<u>النقل من خلال صافي المعاملات في الأوراق المالية والاقتراض القصير الأجل والتدفقات المحلية إلى الخارج^{د)}</u>										
١١,٤-	٦,٨-	١٣,٥-	٢٢,٣-	١٠,٩-	٢,٥	٢١,٧	٢٤,٦	٣٦,٨	١,٦	٢٩,٣
٣,٧	٤,٧	٥,٠	٦,٢	٤,٨	٦,٣	٧,٩	٩,٥	٩,٠	٧,٩	٨,٠
<u>النقل من خلال المنح الخاصة (صاف)</u>										
<u>النقل من خلال التدفقات الرسمية</u>										
١٠,٨	١٠,٣	١١,٧	١٢,٣	١٣,٣	١٧,٦	١٧,٧	١٥,٨	١٢,٧	١٠,٤	١٠,٤
١٩,٠	١٨,٥	١٦,٠	١٣,٥	٢٠,١	٢٢,٢	٢٠,٦	١٦,٣	١٧,٤	١٠,٤	٣٥,٩
١٢,٨-	١٥,٧-	١٦,٥-	١٧,٩-	١٨,١-	٢٠,٦-	٢١,٩-	٢٢,١-	٢٣,٢-	٢٤,٥-	٣١,١-
١٧,٠	١٣,١	١١,٢	٧,٩	١٥,٤	١٩,٢	١٦,٤	١٠,٠	٧,٠	٣,٧-	١٥,٢
١٦,٥-	١٦,١-	٢٦,٠-	٢٩,٥-	١٤,٣-	٨,٢	٤٢,٦	٦١,٤	٩٠,٢	٥٥,٠	٩٤,٠
٠,٨-	١٢,٠	٨,٠-	٢,٩-	١٥,٤-	٣٦,٤-	٤٧,٨-	٤٧,٢-	٤٢,٩-	١٩,٤-	٥٦,٠-
١٧,٣-	٤,١-	٣٤,٠-	٣٢,٤-	٢٩,٧-	٢٨,١-	٥,٢-	١٤,٢	٤٧,٣	٣٥,٦	٣٨,٠

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.C.1)، الجدول ألف - ٢٧.

ملحوظة: الاستثمار المباشر هو صافي الحصائل المعاد استثمارها (نيج التدفق النقدي)؛ والائتمانات الرسمية تشمل استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي؛ والقائدة تشمل الرسوم المدفوعة لصندوق النقد الدولي؛ والمنح الخاصة تشمل صافي تدفق الهبات من المقيمين بالخارج (باستثناء تحويلات العمال) والهبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية.

(أ) عينة تضم ٩٣ بلدا، ولا تشمل البلدان المصدرة لفوائض الطاقة (الامارات العربية المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية وبروني دار السلام والجمهورية العربية الليبية والعراق وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) والبلدان التي حققت فوائض مؤخرا (مقاطعة تايوان في الصين وسنغافورة وهونغ كونغ).

(ب) تقديرات أولية.

(ج) محسوبة بوصفها مبالغ متبقية (بما في ذلك تمويل التجارة القصيرة الأجل والتدفقات العادية وغير العادية إلى الخارج) ("هروب رأس المال") والمتأخرات على الفوائد المستحقة والتدفقات الأخرى التي تظهر في بيانات موازين المدفوعات بوصفها خطأ وسهو ويفترض أن تكون تدفقات مالية.

(د) تظهر الاضافات إلى الاحتياطات كأرقام سالبة.

الجدول ٤ - النقل الصافي للموارد المالية بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٨٥-١٩٩٥^(ب)
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^(ب)
<u>النقل من خلال الاستثمار المباشر</u>										
٣,٨	٢,٤	٣,٩	٦,٧	٥,٠	٥,٠	٨,٩	١١,٥	٩,٧	١٢,٣	٩,٤
٢,٩-	٣,٤-	٤,٤-	٥,٩-	٦,٠-	٥,٣-	٦,٠-	٦,٠-	٦,٣-	٧,٢-	٨,٣-
٠,٨	١,١-	٠,٥	٢,٣	٠,٩-	١,٠-	٣,٦	٥,٤	٣,٥	٥,١	١,١
<u>النقل من خلال الائتمان الخاص</u>										
<u>الاقتراض الخارجي المتوسط الأجل والطويل الأجل</u>										
٢,٧	٠,٦-	١,٥	٠,٣	٦,٣-	٢,٥	٤,٢	٦,٨	١٧,٨	١٥,٧	٩,٩
٢٥,٥-	٢١,٢-	٢٠,٣-	٢٣,٨-	١٥,٧-	١٢,٤-	١١,١-	١٠,٩-	٩,٩-	١٣,٢-	١٨,٧-
٢٢,٨-	٢١,٨-	١٨,٨-	٢٣,٥-	٢٢,١-	٩,٩-	٧,٠-	٤,٠-	٧,٩	٢,٥	٨,٨-
<u>الاقتراض القصير الأجل وصافي التدفقات المحلية إلى الخارج^(ج)</u>										
١١,٦-	٠,٢-	٠,٢-	١٠,٦-	٥,٦-	٧,٢-	١١,٧	٣١,٩	٢٢,٧	٠,١-	١٣,٠
١,١	١,١	١,٢	١,٧	١,٦	٢,٩	٣,٨	٣,٨	٣,٤	٣,١	٣,٤
<u>النقل من خلال المنح الخاصة: صاف</u>										
<u>النقل من خلال التدفقات الرسمية</u>										
٢,٥	١,٥	٢,١	٢,٠	٢,٢	٣,٤	٢,٣	٢,٦	٢,٠	١,٨	١,٦
٦,٣	٦,١	٤,١	٤,١	٤,٨	٧,٢	٠,٩	٠,٨-	٢,١	٢,٧-	٢٥,٥
٤,١-	٥,٣-	٥,٥-	٥,٩-	٥,٨-	٦,٩-	٨,٠-	٨,٢-	٨,٨-	٨,٦-	١٠,٧-
٤,٧	٢,٣	٠,٧	٠,٣	١,٣	٣,٧	٤,٨	٦,٥-	٤,٧-	٩,٥-	١٦,٥
٢٧,٧-	١٩,٦-	١٦,٦-	٢٩,٨-	٢٥,٧-	١١,٤-	٧,٣	٣٠,٧	٣٢,٧	١,١	٢٥,٢
٢,٩-	٧,٧	١,٥	٨,٠	١,٦-	١٥,٧-	١٦,٣-	٢٢,٣-	١٨,٤-	٥,٣	٢٤,٨-
٣٠,٦-	١١,٩-	١٨,١-	٢١,٨-	٢٧,٣-	٢٧,١-	٨,٩-	٨,٤	١٤,٣	٦,٤	٠,٤

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمم المتحدة، استناداً إلى بيانات من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) عينة من ٢٥ من البلدان والأقاليم.

(ب) تقديرات أولية.

(ج) محسوبة بوصفها مبالغ متبقية (بما في ذلك تمويل التجارة القصيرة الأجل والتدفقات العادية وغير العادية إلى الخارج) ("هروب رأس المال") والمتأخرات على الفوائد المستحقة والتدفقات الأخرى التي تظهر في بيانات موازين المدفوعات بوصفها خطأ وسهو ويفترض أن تكون تدفقات مالية.

(د) تظهر الإضافات إلى الاحتياطات كأرقام سالبة.

الجدول ٥ - النقل الصافي للموارد المالية بالنسبة لأفريقيا، ١٩٨٥ - ١٩٩٥^(١)

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ (ب)
النقل من خلال الاستثمار المباشر										
٢,٤	١,٦	١,٩	٢,١	٣,٩	١,٥	٢,٠	٢,٣	٢,٨	٤,١	٢,٠
٢,١-	٢,٠-	٢,٦-	٢,٣-	١,٦-	٢,١-	١,٨-	١,٥-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٩-
٠,٣	٠,٤-	٠,٧-	٠,٢-	٢,٣	٠,٦-	٠,٢	٠,٨	٠,١	١,٥	٠,٢
النقل من خلال الائتمان الخاص										
الاقتراض الخارجي المتوسط الأجل والطويل الأجل										
٠,٣	١,٩	٢,٢	٣,٤	١,٥	٠,٧-	١,٥-	١,٧-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٣-
٤,١-	٣,٧-	٣,٠-	٣,٦-	٣,٩-	٣,٨-	٣,٦-	٣,٦-	٢,٦-	٢,٧-	٤,١-
٣,٧-	١,٤-	٠,٨-	٠,٢-	٢,٤-	٤,٦-	٥,٢-	٥,٣-	٣,٢-	٣,١-	٤,٤-
الاقتراض القصير الأجل وصافي التدفقات المحلية إلى الخارج ^(٢)										
٢,٧-	٠,١	٦,٠-	٣,٠-	٥,٠-	٤,٨-	٣,٠-	١,١-	٢,٦	٠,٧	٣,٠
١,١	١,٤	١,٢	١,٢	١,٣	١,٣	١,٧	٢,٠	٢,٠	١,٢	١,٧
النقل من خلال المنح الخاصة: صاف										
النقل من خلال التدفقات الرسمية										
٤,٥	٤,٩	٥,٧	٦,٢	٧,٤	٩,٨	٩,٥	٨,٧	٦,٤	٤,٣	٣,٧
٤,٩	٥,١	٥,٦	٥,٤	٦,٤	٥,٨	٦,٦	٥,٩	٤,٣	٥,٧	٤,٣
٢,٨-	٣,٦-	٣,٢-	٤,١-	٤,٢-	٤,٨-	٤,٩-	٤,٧-	٤,٤-	٥,٣-	٥,١-
٦,٦	٦,٥	٨,١	٧,٥	٩,٧	١٠,٧	١١,٢	٩,٩	٦,٢	٤,٧	٣,٠
١,٨	٦,٢	١,٨	٥,٤	٥,٨	٢,٥	٥,٢	٦,٣	٥,٧	٣,٨	١,٨
٤,٦-	١,٥	٠,٢	١,٦	١,٦-	٧,٦-	٦,٥-	٤,١-	٢,٧-	١,٩	٠,٠-
٢,٨-	٧,٦	٢,٠	٧,٠	٤,٢	٥,١-	١,٣-	٢,٢	٣,٠	٥,٨	١,٨

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمم المتحدة، استناداً إلى بيانات من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) عينة من ٤٤ بلداً.

(ب) تقديرات أولية.

(ج) محسوبة بوصفها مبالغ متبقية (بما في ذلك تمويل التجارة القصيرة الأجل والتدفقات العادية وغير العادية الى الخارج) ("هروب رأس المال") والمتأخرات على الفوائد المستحقة والتدفقات الأخرى التي تظهر في بيانات موازين المدفوعات بوصفها خطأ وسهو ويفترض أن تكون تدفقات مالية.

(د) تظهر الإضافات الى الاحتياطيات كأرقام سالبة.

الجدول ٦ - النقل الصافي للموارد المالية بالنسبة لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ١٩٨٥ - ١٩٩٥^(ب)
(بيليين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^(ب)
<u>النقل من خلال الاستثمار المباشر</u>										
٠,٥	٠,٣	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,١-	٠,٨	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,١
٠,٨-	٠,٨-	١,١-	١,٠-	١,١-	١,٤-	١,٢-	١,٤-	١,٣-	١,٢-	١,٣-
٠,٣-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	١,٥-	٠,٤-	١,١-	١,١-	١,١-	١,٢-
<u>النقل من خلال الائتمان الخاص</u>										
<u>الاقتراض الخارجي المتوسط الأجل والطويل الأجل</u>										
٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,٥	٠,٢	٠,٠	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,٦-	١,١-
١,١-	١,٠-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٩-
١,٢-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٣-	١,٢-	٢,٠-
<u>الاقتراض القصير الأجل وصافي التدفقات المحلية إلى الخارج^(ج)</u>										
٠,٢-	١,٠	٠,٦-	٠,٧	١,٩-	٠,٩	٠,٣	٠,٩	١,١	٠,٣-	١,٤
٠,٨	٠,٧	١,٠	١,٠	٠,٩	١,١	١,٥	١,٨	١,٨	١,٨	٢,٠
<u>النقل من خلال المنح الخاصة: صاف</u>										
<u>النقل من خلال التدفقات الرسمية</u>										
٣,٣	٣,٩	٤,٧	٥,٣	٦,١	٦,١	٥,٧	٦,٢	٤,٥	٤,٤	٤,٣
٢,٨	٣,٣	٤,٢	٤,٢	٤,١	٤,٣	٤,٠	٤,٢	٣,٧	٣,٦	٣,٥
١,٣-	١,٧-	١,٦-	١,٧-	١,٦-	١,٦-	١,٨-	١,٥-	١,٤-	١,٨-	١,٧-
٤,٨	٥,٥	٧,٣	٧,٧	٨,٦	٨,٨	٧,٩	٨,٩	٦,٨	٦,٢	٦,١
٣,٩	٦,٠	٦,١	٨,٦	٦,٥	٨,٥	٩,١	١٠,١	٨,٣	٥,٦	٦,٢
٠,٨-	٠,٠-	٠,١-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٨	٠,٤	١,٠	١,٥
٣,١	٦,٠	٦,٠	٧,٨	٦,٣	٨,١	٨,٧	١٠,٨	٨,٧	٦,٦	٧,٧

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمم المتحدة، استناداً إلى بيانات من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) عينة من ٣٩ بلداً، باستثناء جنوب أفريقيا ونيجيريا.

(ب) تقديرات أولية.

(ج) محسوبة بوصفها مبالغ متبقية (بما في ذلك تمويل التجارة القصيرة الأجل والتدفقات العادية وغير العادية الى الخارج) ("هروب رأس المال") والمتأخرات على الفوائد المستحقة والتدفقات الأخرى التي تظهر في بيانات موازين المدفوعات بوصفها خطأ وسهو ويفترض أن تكون تدفقات مالية.

(د) تظهر الإضافات الى الاحتياطيات كأرقام سالبة.

الجدول ٧ - النقل الصافي للموارد المالية في آسيا، ١٩٨٥ - ١٩٩٥^١
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^(ب)
<u>النقل من خلال الاستثمار المباشر</u>										
٣,١	٣,٧	٥,٨	٩,٧	٩,٦	١٢,٧	١٥,٤	١٧,٤	٣٥,٢	٤٠,٦	٥١,١
٤,٣-	٣,٢-	٣,٦-	٤,٠-	٥,٠-	٦,٠-	٦,٢-	٧,٠-	٧,٥-	٨,٥-	٩,٥-
١,٢-	٠,٤	٢,٢	٥,٧	٤,٦	٦,٧	٩,١	١٠,٤	٢٧,٨	٣٢,٢	٤١,٦
<u>النقل من خلال الائتمان الخاص</u>										
<u>الاقتراض الخارجي المتوسط الأجل</u>										
<u>والطويل الأجل</u>										
١١,٢	٨,٣	٠,٧-	٤,٥	٦,٥	٩,٠	١٢,٥	١٧,٦	٨,٨	٢٣,٥	٢٩,٣
٨,٢-	٨,٥-	٩,٠-	٩,٨-	١١,٧-	١١,٣-	١١,٥-	١٠,٨-	١١,٠-	١١,٨-	١٣,٨-
٣,١	٠,٢-	٩,٧-	٥,٣-	٥,٣-	٢,٣-	١,٠	٦,٨	٢,٢-	١١,٧	٢٥,٥
<u>الاقتراض القصير الأجل وصافي التدفقات</u>										
<u>المحلية إلى الخارج^(ج)</u>										
٩,٠	٦,٦	٧,٨	٩,٩-	٢,٦-	٣,٤-	١٥,٧	٥,١-	٦,٦	٩,٤-	١٦,٩-
١,٠	١,٦	١,٩	٢,٦	١,١	١,١	١,٧	٣,٠	٣,٠	٢,٦	٢,٣
<u>النقل من خلال المنح الخاصة: صاف</u>										
<u>النقل من خلال التدفقات الرسمية</u>										
٤,٥	٤,٧	٤,٥	٤,٨	٤,٣	٢,٧	٤,١	٣,٩	٣,٤	٤,١	٤,٣
٨,١	٦,٧	٧,٦	٧,٢	١١,٦	١٠,٢	١٤,٧	١٣,٦	١٢,٩	٧,٥	٨,١
٤,٨-	٥,٩-	٦,٧-	٦,٩-	٧,٢-	٧,٩-	٨,٣-	٨,٨-	١٠,٠-	١٠,٩-	١٣,٥-
٧,٨	٥,٤	٥,٤	٥,٠	٨,٨	٦,٠	١٠,٥	٨,٨	٦,٤	٠,٨	١,١-
١٩,٧	١٣,٩	٧,٧	١,٩-	٦,٦	٨,١	٣٨,٠	٢٣,٩	٤١,٥	٣٧,٩	٥١,٣
٣,١	٢١,٧-	٣٦,٣-	١٤,٣-	١٨,٧-	١٩,٢-	٤٤,٧-	٢٩,٢-	٢٩,٧-	٥٤,٧-	٢٥,٣-
٢٢,٧	٧,٩-	٢٨,٦-	١٦,٢-	١٢,١-	١١,١-	٦,٨-	٥,٣-	١١,٨	١٦,٨	١٦,٠

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمم المتحدة، استناداً إلى بيانات من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) عينة من ٢١ بلداً، بما فيها الصين والهند. استثنيت هونغ كونغ وسنغافورة ومقاطعة تايوان في الصين. واستثنيت كذلك البلدان المصدرة لنفط الطاق، أي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وبروني دار السلام والعراق وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.

(ب) تقديرات أولية.

(ج) محسوبة بوصفها مبالغ متبقية (بما في ذلك تمويل التجارة القصيرة الأجل والتدفقات العادية وغير العادية إلى الخارج) ("هروب رأس المال") والمتأخرات على الفوائد المستحقة والتدفقات الأخرى التي تظهر في بيانات موازين المدفوعات بوصفها خطأ وسهو ويفترض أن تكون تدفقات مالية.

(د) تظهر الإضافات إلى الاحتياطيات كأرقام سالبة.

الجدول ٨ - النقل الصافي للموارد المالية من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى البلدان النامية، ١٩٨٥ - ١٩٩٥^(ب)

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٥ ^(ب)	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٨,٥	٢,٣-	٣,٢-	٢,٨-	٢,٥-	٢,٧-	٤,٤-	٦,٨-	٧,٤-	٥,٦-	٢,٧-	صندوق النقد الدولي
٣,١-	٥,١-	٠,٦-	١,٦-	٠,٦	٣,٧	٣,٠	٢,٥	٣,٧	٥,٨	٦,٦	مصارف التنمية المتعددة الأطراف
..	٧,٢	٥,٧	٥,٩	٥,٧	٥,٣	٤,٥	٤,٧	٤,٧	٣,٩	٣,٥	بشروط ميسرة
٥,٤	٧,٤-	٣,٧-	٤,٤-	١,٩-	١,٠	١,٣-	٤,٣-	٣,٧-	٠,٢	٣,٩	المجموع
											بنود تذكيرية
٨,٥-	٩,٩-	٦,٢-	٨,٤-	٦,١-	٢,١-	٢,٥-	٢,٩-	١,٢-	٠,٦	١,٨	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
٥,٨	٥,١	٤,٠	٤,٤	٣,٩	٣,٨	٣,١	٣,٤	٣,٥	٢,٨	٢,٦	المؤسسة الإنمائية الدولية

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة، استناداً إلى بيانات مقدمة من البنك الدولي.

(أ) عينة البلدان النامية الـ ٩٣.

(ب) تقديرات أولية.

الحواشي

(١) انظر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.II.C.1) الفرع المعنون "الاستثمار والتحويلات الصافية للموارد المالية" (والجداول المتصلة به في المرفق الإحصائي)، ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.C.1 و Corr.1). الفرع المعنون "نقل الموارد المالية على الصعيد العالمي" (والجداول المتصلة به في المرفق الإحصائي).

(٢) لم تتوفر بعد بيانات كاملة بشكل معقول عن جميع البلدان التي تضمها عينة عام ١٩٩٥.

(٣) لم تتوصل البرازيل إلى الاتفاق النهائي لإعادة جدولة ديونها مع دائئتها من المصارف التجارية إلا في عام ١٩٩٤، وهو نفس العام الذي بدأت فيه برنامجها الناجح للتكيف المضاد للتضخم (للاطلاع على هذا البرنامج، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥، مرجع سبق ذكره، الفرع المعنون "تصدي البرازيل المبتكر للتضخم").

(٤) في نهاية عام ١٩٩٥، كانت احتياطات عينة البلدان الـ ٩٣ مجتمعة تغطي أربعة أشهر من واردات السلع والخدمات ومدفوعات الفائدة؛ وكانت النسبة المقارنة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي خمسة أشهر من الواردات (انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦، مرجع سبق ذكره، الجدول ألف - ٢٨).

(٥) بمزيد من التحديد، ومع نمو الواردات الذي أدى إلى تزايد العجز في الميزان التجاري المكسيكي للسلع والخدمات عام ١٩٩٤، أصبح الأمر يتطلب نقلا صافيا إضافيا للموارد المالية بقيمة ٥ بلايين دولار؛ إلا أن المشتريات الأجنبية من الأوراق المالية المكسيكية انخفضت بأكثر من ٢٠ بليون دولار، مما حرم المكسيك من ذلك المصدر لتدفقات النقد الأجنبي، وبدلا من أن تضيف المكسيك إلى احتياطاتها (التي أضيف إليها قرابة ٥ بلايين دولار عام ١٩٩٣)، اضطرت إلى أن تسحب ٢٠ بليون دولار من احتياطاتها (بيانات صندوق النقد الدولي).

(٦) في حين يمكن إنفاق جزء كبير من تدفقات الاستثمار المباشر في شراء معدات رأسمالية مستوردة، فإن البيانات المتعلقة بالنقل الصافي المتصل بالاستثمار المباشر الواردة في الجداول ٣ إلى ٧ لا تمثل قيمة الواردات المرتبطة بذلك. بل إنها تمثل القدرة المالية على شراء الواردات. وفي الواقع، فإن من المرجح مبادلة جانب من النقد الأجنبي بنقد محلي (لاستيعاب تكاليف التشييد المحلي، على سبيل المثال)، وعندئذ يمكن إضافة بعض تلك الأموال إلى الاحتياطات الرسمية.

(٧) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "تقرير عن الاستثمارات العالمية، ١٩٩٥، الشركات عبر الوطنية والقدرة على المنافسة" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.II.A.9، ص xxiii من الأصل الانكليزي).

(٨) انظر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦، مرجع سبق ذكره، الجدول ثالثا

- ٢.

(٩) انظر: Guillermo A. Calvo, Leonardo Leiderman and Carmen M. Reinhart, "Inflows of capital to developing countries in the 1990s", Journal of Economic Perspectives, vol. 10, No.2 (Spring 1996).

(١٠) انظر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "عرض تمهيدي لاقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٥"، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(١١) انظر: Göran ohlin, "The negative net transfers of the World Bank" in UNCTAD, International Monetary and Financial Issues for the 1990s (United Nations publication, Sales No. E.95.II.D.3).

(١٢) بيان اللجنة المؤقتة لمجلس إدارة صندوق النقد الدولي، ٢٢ نيسان/أبريل، ١٩٩٦، الفقرة ٦.

(١٣) للاطلاع على مناقشة للمبادرة الجديدة بشأن الديون، انظر: أزمة الديون الخارجية والتنمية"، تقرير الأمين العام (A/51/294)، الفرع الثالث.

(١٤) انظر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٦، مرجع سبق ذكره، الجدول ألف

- ٣٤.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧٦.

(١٦) للاطلاع على موجز للنظر في هذه المسألة في لجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نيسان/أبريل ١٩٩٦، انظر "أزمة الديون الخارجية والتنمية"، تقرير الأمين العام (A/51/294).

(١٧) انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا "تقرير عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ١٩٩٦" (E/ECA/CM.22/6، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦).
